



ملف صحفي خاص
بشهر رمضان
زيارة عمل وتفقد
لوزير التجارة في
ولاية تيبازة

1

صورة المجاهد

وكالة الأنباء الجزائرية 10 أوت 2010

عملية لتنظيم قطاع التجارة تم بعثها سنة 2009

تيبازة - أعلن وزير التجارة مصطفى بن بادة يوم الثلاثاء بتيبازة أنه تم خلال السنة الماضية 2009 بعث 250 عملية تتعلق بتنظيم قطاع التجارة في إطار البرنامج الذي سطرته الوزارة الوصية.

وخلال زيارته للولاية أشرف وزير التجارة على بعث برنامج تحديث و تأهيل وإعادة الاعتبار و تنظيم هياكل القطاع لجعلها تتماشى وفق المعايير المعمول بها في النشاطات التجارية الذي سيتم تجسيده هذه السنة من خلال استحداث هيئة وطنية عمومية مكلفة بتسيير أسواق الجملة. وبالمناسبة أوضح بن بادة أنه من شأن هذه الهياكل الجديدة " أن يكون لها الأثر الإيجابي على المستهلك من جهة و تخفيف الضغط على الهياكل المتواجدة حاليا من جهة أخرى". ولدى وقوفه على مشروع إنجاز سوق مغطى بحجوط و مشروع إعادة الاعتبار للسوق القديمة للمدينة و كذا مشروع إنجاز مركز تجاري بعاصمة الولاية نوه بن بادة بالمجهودات المبذولة من طرف السلطات المحلية التي " سهرت على المرافقة الميدانية لإنجاز هذه المشاريع".

**أكد أن مؤسسة تسيير وإنجاز أسواق الجملة ستقضي على المضاربات نهائيا
بن بادة: "لا يمكننا ضبط الأسعار في رمضان وقانون العرض والطلب سيتحكم
فيها"**

أكد وزير التجارة، مصطفى بن بادة، أنه لا يمكن تطبيق سياسة ضبط الأسعار في رمضان. وقال إن قانون العرض والطلب هو من سيتحكم فيها، مشيرا إلى أن الوفرة ستخفف الأسعار، لاسيما وأن رمضان هذه السنة لن يشهد أزمة في تمويل السوق بمختلف المنتجات الفلاحية وغير الفلاحية.



إنجاز المخبر الوطني للتجارب بسيدي عبدالله

في جولته التفقدية التي قادته أمس إلى ولاية تيبازة، استبشر الوزير خيرا هذه السنة، بفعل نجاح عمليات المراقبة والتأطير التجاري لمختلف الأنشطة، من خلال بعث المراكز التجارية وأسواق الجملة والتجزئة المغطاة، لمراقبة تسويق الإنتاج وحلقات البيع إلى أن تصل إلى المستهلك النهائي. وشدد الوزير خلال تدخلاته أثناء الزيارة، على ضرورة ردع "سماسرة" السوق، وتنظيم التجار الفوضويين في أسواق قانونية لإخضاعهم للنظام الضريبي والسجل التجاري.

وأكد بخصوص رمضان أن الأسعار لن تتحدد بصفة قانونية، لأن قانون المنافسة المعمول به في الجزائر يترك حرية العرض والطلب لتحديد الأسعار، ويتطلب منافسة تجارية شفافة بعيدة عن الاحتكار وتخزين السلع، فأعادة بيعها فيما بعد بأسعار جد مرتفعة تنهك القدرة الشرائية للمواطن.

وتبقى مهمة وزارة التجارة، يضيف الوزير، محاربة ظاهرة الاحتكار، ومحاولة تنظيم السوق لتحقيق توازن بين العرض والطلب وأسعار كل منتج، لذلك لجأت إلى إنشاء مؤسسة إنجاز وتسيير أسواق الجملة، برأسمال عمومي يصل 10 ملايين دينار، تضخها الدولة في هذه المؤسسة لمحاربة الفوضى الموازية في الأسواق، وكذا تأطير التجار من خلال استحداث فضاءات تجارية مغطاة وأخرى للتجزئة، لكبح أطماع المتلاعبين بالأسعار.

ويأمل الوزير في أن تحقق هذه المؤسسة الأهداف. فيما قال إن عملية ضبط الأسعار حلم قابل للتحقيق، لاسيما إن تضافرت جهود الوزارات المعنية لتموين التجار بشكل منتظم، بعد أن تمكنت وزارتا التجارة والفلاحة من مراقبة وإعادة السيطرة على القطاعين، من خلال الرقابة المفروضة والإجراءات التي تنفذها حريا سلطة الضبط، لضبط الأسواق، وضبط الأسعار مستقبلا، مثلما هو معمول به مع الواردات ذات الطابع الحساس، التي تشترط فيها سلطة الضبط الترخيص بالنشاط، وإخضاعها للتجريب بالمخبر الوطني للتجار ببيدي عبدالله، بالعاصمة، في المستقبل، والذي تعدى إنجازَه 50 بالمائة حاليا.

منظمة التجارة العالمية متمسكة بشروطها والجزائر لن تقبل إلا ما يفيدها

قال وزير التجارة، مصطفى بن بادة، إن الجزائر أجابت عن 96 سؤالاً طرحه الأعضاء الأكثر تأثيراً في منظمة التجارة العالمية "الأومسي". وقد فرضت المنظمة عدة شروط للانضمام إليها، لكن الجزائر لن تقبل إلا ما يفيدها ويخدم الاقتصاد الوطني.

تحدث الوزير عن بنود الاتفاقية الحرة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتي ستتم مراجعة بنودها بداية سبتمبر الداخل، كما تنتظر وزارة التجارة رد منظمة "الأومسي" على الإجابات التي قدمتها الجزائر بخصوص الـ 96 سؤالاً التي طرحها أعضاء المنظمة الأكثر تأثيراً، وسيكون ذلك عما قريب، تكون بمثابة قبول الانضمام أو تمديد مرحلة المفاوضات، وإعادة التفاوض على شروط أخرى. ويقول الوزير: "المنظمة متمسكة بشروطها رغم التقارب الموجود في مرحلة المفاوضات، ونحن لن نقبل منها إلا ما يخدم الاقتصاد الوطني، ويتيح للجزائر فرصة التصدير"، مؤكداً أن الجزائر انضمت إلى مناطق التبادل الحر التجاري لأغراض تصديرية، وسيتم تحقيق ذلك بتوفر الشروط.

"ارتفاع الأسعار في أسواق التجزئة غير مبرر"

في حين لمسنا خلال خرجة الوزير إلى تيبازة، أمس، تخوف التجار من سياسة المراكز التجارية المتبعة، والتي يتم بموجبها منح محلات للتجار يتم استئجارها بين 2.5 إلى 7 مليون سنتيم شهريا بمدينة تيبازة، وتصل إلى 20 مليون سنتيم بالنسبة لحظيرة السيارات، وذلك لغياب ثقافة المراكز التجارية، واستمرار ثقافة الأسواق الفوضوية، والتسوق العشوائي، فيما أكد الوزير أن ارتفاع أسعار المواد في أسواق التجزئة غير مبرر، حيث بلغت مثلاً أسعار الطماطم الـ 60 دج في سوق التجزئة

بالحجوط، فيما تباع في أسواق الجملة بالحطاطبة، ولاية تيبازة، بـ 10 دج، وبين المدينتين نحو 8 كلم فقط، ما أثار حفيظة الوزير الذي توعد بالرد على هؤلاء المتلاعبين، من خلال إعادة تنظيم الأسواق التجارية، وتقريب المواطن من التاجر، وتجار الجملة من تجار التجزئة لقطع أمل "السماسة".

هيئة وطنية لتسيير وضبط أسواق الجملة

كشف وزير التجارة مصطفى بن بادة أمس عن إنشاء هيئة وطنية لتسيير وضبط أسواق الجملة قبل نهاية السنة الجارية التي من شأنها تحديد أسعار الخضر والفواكه قبل وصولها إلى تجار التجزئة كما كشف عن توظيف ألف عون رقابة سنوية للحفاظ على ضخة المستهلك مع تمديد فترات عمل المركز الجزائري لمراقبة النوعية والوزن من أجل تعزيز الرقابة على المواد الغذائية وحماية المستهلكين .

وقف بن بادة خلال زيارة العمل التي قادت إلى ولاية تيبازة عشية رمضان عند سوق الجملة بالحطاطبة أين تفقد أسعار مختلف المنتجات التي قال بشأنها أنها في متناول المستهلك بسبب تزامن شهر رمضان مع موسم التحصيل، كما تفقد سوق التجزئة المغطى ببلدية حجوط حيث تفاجأ بالارتفاع غير المبرر للمنتجات مقارنة بسوق الجملة والسوق الجديد الذي امتص بطالة 300 عامل كما ساهم في تقديم خدمة ذات نوعية للمستهلك كما وقف هند المركز التجاري الجديد المرتقب تدشينه خلال الأيام القادمة والذي كلف السلطات المحلية غلاف مالي بقيمة 21 مليار سنتيم على مساحة تتربع 1568.24 متر مربع يضم 53 محلا من شأنه يهود على البلدية بمداخل تقارب 800 مليون سنتيم سنويا ويوفر المركز التجاري بحظيرة بطاقة استيعاب 30 مركبة إلى جانب توفيره لمساحات ترفيهية.

وتدخل هذه المشاريع في إطار عصرنة الفضاءات التجارية والقضاء على الأسواق الفوصوية والحفاظ على صحة المستهلك من خلال تدعيم هذه الفضاءات بلجان رقابة دورية لقمع الغش خسب ما أدلى به الوزير خلال الندوة الضخمية التي عقدها في مقر ولاية تيبازة على هامش زيارته التفقدية التي كان الغرض منها هو طمأنة المواطن بتوفير جميع المواد الغذائية طيلة الشهر الكريم مستعبدا أن بعرق مشكل الندرة كما جرت العادة خلال السنوات الماضية.

كما أكد الوزير أن اجراء تمديد فترات عمل المركز الجزائري لمراقبة النوعية الهدف منه تكثيف الرقابة النوعية على المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك بالموازاة مع الجهود التي تبذلها مصالحه مع وزارة الفلاحة من اجل ضبط السوق و مكافحة المضاربة و الاحتكار خلال شهر رمضان، وفيما يخص برنامج القطاع خلال

البرنامج الخماسي 2010-2014 يتضمن تعزيز و توسيع نشاط المركز من خلال استكمال عملية إنشاء فروع له بكل ولايات الوطن مذكرا أن البرنامج السابق (2005-2009) تضمن إنشاء 19 مركزا جهويا لا تزال كلها قيد الانجاز التي من شأنها تخفيف الضغط على مخبر العاصمة الذي يغطي حاليا خمس ولايات هي الجزائر و البلدية و تيبازة و بومرداس و تيزي وزو بالإضافة إلى توسيع نشاطه الرقابي ليشمل منتجات أخرى ترتبط مباشرة بصحة و سلامة المستهلكين مثل لعب الأطفال و مستحضرات التجميل و سخانات الماء و آلات تخفيف الشعر حسبما أوضح المدير العام للهيئة جمال عباد.

و سيتدعم نشاط المركز أيضا باستلام هيئة أخرى هي المخبر الوطني للتجريب بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله و الذي سيستفيد من دعم مالي بقيمة 1.8 مليار دج لاقتناء تجهيزات جديدة للمراقبة.

كما يسعى القطاع إلى توظيف ألف إطار جامعي سنويا في مجال مراقبة المواد الغذائية و تزويدهم بمركبات حيث أستفادت لجان المراقبة على المستوى الوطني من عمليتين الأولى نسلمت فيها 30 سيارة و القانية 90 سيارة و ينتظر أن تتسام في أفق 2014 240 سيارة أخرى لتسهيل عليهم القيام بمهامهم

وفيما يخض الفرق بين أسعار المنتجات الغذائية في أسواق الجملة و أسواق التجزئة فقد أكد الوزير أن الزيادة غير مبررة و التي تعود الى قانون العرض و الطلب الذي يتحكم في تسير القضاة التجارية بالجزائرية و هو ما جعل القطاع يقرر انشاء مؤسسة وطنية لضبط اسواق الجملة مجهزة بتقنيات حديثة لدراسة رصد لها غىف مالي قدر ب 10 ملايين دينار السوق و فرض رقابة السلطة العمومية على التجار كما ذكر باليات المراقبة خلال شهر رمضان لضمان أدنى الاسعار المناسبة مع القدرة الشرائية للمواطن كما يمكنها تسقيف الاسعار حيث تم إتخاذ جملة من الاجراءات تمثلت في تجنيد جميع الأعوان و زيادة عدد الخرجات الميدانية إلى المحلات و الأسواق و مستودعات التخزين بالإضافة إلى تمديد أوقات عمل مخابر الرقابة.

في ذات السياق توقع الوزير أن تشهد الأيام الأولى من الشهر الفضيل اختلالا نسبيا في أسعار بعض المواد نظرا للطلب الكبير الذي تعرفه خلال هذه الفترة خاصة بالنسبة للخضر و الفواكه إلا أن هذه الوضعية ستكون محدودة لتعود الأسعار بعد ذلك إلى مستوياتها الطبيعية لكون هذه المواد تشهد وفرة في العرض.

كما استبعد الوزير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في الوقت الراهن بسبب الشروط التي وضعها الشركاء والتي أكد بشأنها أنها لا تخدم الاقتصاد الجزائري وان الحكومو تنتظر الرد بعد لأن أجابت على الاسئلة 96 كما ذكر أن إلغاء 3500 منتج عربي من قائمة المنتجات المستوردة الهدف منه هو إنعاش المتوج الجزائري الذي لا يقوى على منافسة تلك المنتجات.